

تنظيم يومين دراسيين حول " القانون والذكاء الاصطناعي "



نظمت الأمانة العامة للحكومة بشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية يومي 13 و 14 فبراير 2025 بالرباط يومين دراسيين لتبادل وتقاسم التجارب حول "القانون والذكاء الاصطناعي".

وشكل هذا الحدث العلمي الذي جمع خبراء مغاربة من الجامعة والإدارات العمومية والمنظمات الدولية، إلى جانب خبراء دوليين متخصصين لاسيما من ألمانيا، فرصة لتقاسم التجارب والأفكار وعرض مختلف التحديات والرهانات التي يثيرها الذكاء الاصطناعي في المغرب وألمانيا لاسيما الجوانب القانونية، حيث تفرض هذه التكنولوجيا الحديثة إرساء قواعد قانونية جديدة، من أجل التوفيق بين تطور الابتكارات الرقمية واحترام حقوق الإنسان والشفافية والأخلاق.

وفي كلمة له بهذه المناسبة، أكد السيد بن سالم بلكراتي، المدير العام للتشريع والاستشارات والدراسات القانونية، بالأمانة العامة للحكومة، أن الذكاء الاصطناعي في طريقه ليصبح عاملا مؤثرا في منهجية إعداد القوانين، مما سيساهم لا محالة في تطوير الصياغة التشريعية وتحسين جودة التشريعات مستقبلا.

كما أوضح السيد المدير العام أن الحاجة ما تزال قائمة لاعتماد مقاربات تشريعية وتنظيمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الكونية للذكاء الاصطناعي، من خلال تضافر جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني لوضع إطار قانوني متوازن يحفز على الابتكار ويقي المجتمعات من المخاطر المحتملة. لهذه التكنولوجيا المتطورة.

ومن جانبه، أكد سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمغرب، السيد روبرت دولجر، أنه على الرغم من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، فإنه لا ينبغي إغفال أن القوانين ليست مجرد منطق خوارزمي، بل تقوم على قيم وسياقات اجتماعية واعتبارات أخلاقية، مؤكداً أن التساؤل المطروح يهم كيفية الحفاظ على الرقابة الديمقراطية على مختلف العمليات الحسابية والبيانات الضخمة المستخدمة من قبل التطبيقات المتطورة للذكاء الاصطناعي، موضحاً، في هذا السياق، أنه تتعين الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي دون التفريط في قواعد الديمقراطية.